

## فيروس كورونا والأمن الإنساني: المخاطر والفرص

### Coronavirus and human security: Risks and opportunities

رابح زاوي\* ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو  
Rabah.zaoui@ummtto.dz

تاريخ القبول: 2020/06/09

تاريخ الاستلام: 2020/05/02

#### ملخص:

مع تخطي عدد المصابين بفيروس كورونا عتبة الثلاثة ملايين و حاجز 200 ألف وفاة مع نهاية شهر أفريل 2020، يبدو أن البشرية قد دخلت التاريخ من الباب الواسع، من خلال معاشتها لأكبر خطر أجبر السكان على التزام بيوتهم طوعا، وهو أمر لم تعرفه البشرية حتى في فترة الحرب العالمية الأولى و الثانية. كما تحيلنا هذه الأزمة الصحية إلى جملة من التحولات الهامة و المرتبطة ببعضها البعض، على غرار استفاقة العالم لأهمية القطاع الصحي و عدم جدوى القوة العسكرية أمام عدو غير مرئي لا يميز بين ضحاياه، و كذا ضرورة إعادة النظر في مكانة الأمن الإنساني في سلم الأولويات. وهو الأمر الذي يبدو أنه بدأ يجد بعض ملامحه من خلال سلسلة الإجراءات التي اتخذتها دول العالم في سبيل حماية الإنسان و تعزيز أمنه الصحي و الحفاظ على نسق الحياة العامة.

**الكلمات المفتاحية:** فيروس كورونا – الأمن الإنساني – الفرص – التحديات.

\* المؤلف المراسل

**Abstract:**

With the number of infected people by Coronavirus which exceeds 3 millions and 200 thousand deaths by the end of April 2020. It seems that mankind has entered history through the wide door, by experiencing the greatest danger that forced the inhabitants to stay at their homes voluntarily. Effectively, it's something that humans did not witness even during the First and Second World Wars.

This health crisis also refers us to a number of important and related transformations, such as the world's awakening of the importance of the health sector and the uselessness of military power in front of an invisible enemy that does not distinguish between its victims, as well as the need to reconsider the place of human security as a priority. Besides, it's quite obvious how mankind began to find some of his features through a series of measures taken by the world countries in order to protect the human being, enhance his health security, and maintain the pattern of public life.

**Keywords:** Coronavirus, human security, opportunities, challenges.

**مقدمة:**

تُصنّف أزمة كورونا كواحدةٍ من الأزمات الإنسانية مُتعدّدة الأبعاد؛ يعكس ذلك قُدّراتها على الإطاحة بعددٍ كبيرٍ من البشر، وهو الأمر الذي كان له نتائج كارثية على المنظومة الصحية العالمية، بالإضافة إلى ما تركته من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية؛ حيث نتج عنها خسائر عالمية تقدر بقيمة 50 مليار دولار من إيرادات السياحة السنوية، وتبيد ما يقرب من 50 مليون فرصة عمل في هذا القطاع، وتراجع حجم التجارة العالمي بانخفاضٍ يُقدّر بنحو 50 مليار دولار أمريكي، وارتفاع معدل البطالة بنسبة 4.6% في الولايات المتحدة و8.3% في منطقة اليورو، والذي من المتوقع أن يستمر حتى نهاية عام 2021م. في ظل حرمان حوالي 55% من سكان العالم من الحماية الاجتماعية،

وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلى جانب توقُّف حركة الأفراد، وإغلاق المدارس والجامعات.

مع استحضار مقولة وينستون تشرشل "لا تترك أزمة من دون الاستفادة منها" ، تحيلنا هذه الأزمة إلى ضرورة التركيز على جوانب هامة على غرار مكانة الأمن الإنساني في هذا السياق غير المستقر، و عن جدوى استمرار الدول والحكومات في عكس الأولويات، و إعطاء مساحة اكبر للقطاعات العسكرية على حساب الإنسان و أمنه. ما تحاول هذه المقالة معالجته هو السعي إلى وضع ظاهرة فيروس كورونا العالمية ضمن سياق العلوم السياسية، والتركيز على تحليل الظاهرة و تداعياتها على الأمن الإنساني من خلال إطار نظري لا يقصي التحولات التي حصلت و مازالت و لها علاقة بالأمن و تحولاته.

#### أولاً، في مفهوم الأمن الإنساني:

لقد أدى بروز مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية إلى تعميق أهمية التوسع وإعادة النظر في مدركا الأمن، بحيث تم التحول من مفهوم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني الذي يشمل و يتأثر بكل القطاعات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الثقافية، ويجسد أمن الإنسان، ككائن حي يسع إلى ضمان سلامته، تحقيق رفاهيته و رغباته المتزايدة والحفاظ على كرامته.

تعود جذور مفهوم الأمن الإنساني إلى بعض المبادرات المطروحة و لو أنها كانت محدودة و لم يكن لها صدى كبير، نتحدث هنا عن النظرية الكندية السيكلوجية المعروفة باسم الأمن الفردي سنة 1966، و مع بداية السبعينات ظهرت مجموعة من التقارير لبعض اللجان منها اللجنة المستقلة للتنمية الدولية، و اللجنة المستقلة للقضايا الأمنية و نزع السلاح، و جماعة نادي روما، و التي أكدت على أهمية الوصول إلى أمن الأفراد، إلا أن المساهمة الفعلية للدفع بالمفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عبد الجبار، ب.س.ن، ص.06).

ومن وجهة نظرة أوسع يعتبر الأمن الإنساني فكرة مختلفة جدا في إطار العلاقات الدولية مقارنة بالحقول المعرفية الأخرى، يشير إلى فكرة أعمق وأوسع بكثير من الانشغال التقليدي المهيم للأمن القومي بخطر الغزو العسكري وتبعاً لتوسع وتعمق مداه فإن الأمن الإنساني في إطار العلاقات الدولية أصبح لا يمكن تمييزه وذلك لاستخدامه في دراسات التنمية، إن هذا التقارب الفكري ليس مستغرباً، ذلك أنه في الوقت الذي استخدمت فيه الدراسات الأمنية النقدية الإنسان كمرجعية بهدف توجيه انتقادات للأمن القومي برزت التنمية والأمن الإنساني في نظرية وسياسات التنمية.

من المهم الإشارة إلى نظريتين كان لهما إسهام كبير في تعزيز أهمية الفرد كبعد هام في مفهوم الأمن و الانعتاق من مركزية الدولة مهيم على المجال الأمني، حيث نجد كل من:

#### أ. النظرية النقدية الاجتماعية: مرجعية الفرد والانعتاق:

بالنسبة لهذه النظرية، فإنها تنظر إلى العلاقات الدولية بأنها لا تتأثر بسياسة القوة فقط، بل بالأفكار أيضاً، وتعتقد بأن البنى الأساسية للسياسة الدولية الراهنة هي بنى اجتماعية ليست مادية، لاسيما منها، فوضوية النظام الدولي، الدول كفاعل وحيد في السياسة الدولية، ومعضلة الأمن ومختلف الحروب والصراعات (بن عنتر، 2005، ص.18).

كما تعتبر مركزية الفرد باعتباره موضوع مرجعي للأمن بدلاً من الدولة، بمعنى الانتقال من الأمن كمفهوم يركز على مسألة بقاء الدولة إلى مفهوم آخر يتمحور أساساً حول بقاء الأفراد و المجتمعات. وذلك في سياق التحول من طبيعة التهديدات التي تواجه أمن الأفراد والشعوب، باعتبار أن التهديد لم يعد يقتصر على الدولة والتهديدات العسكرية فحسب، بل تجاوزه إلى التهديد الاقتصادي وندرة الموارد والصراعات العرقية، والإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، و التهديدات البيئية.

و هنا يمكن أن يتحقق أمن الدولة دون امن الفرد أو أمن الإنسان، وبذلك تشكل الدولة مصدراً لتهديد أمن الإنسان، وعليه ينزع هذا الأخير إلى الانعتاق

والتحرر، فحسب هوركهامير، تهدف النظرية النقدية الاجتماعية إلى تكريس القيم الأخلاقية والعدالة في حقل العلاقات الدولية، ويذهب إلى اعتبار الانعتاق بأنه حالة اجتماعية دون استغلال أو استعباد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد، هي الإنسانية الواعية بنفسها وذاتها (Vieau, 2000, p. 103) على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن فإن النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل Global World Security والأمن الإنساني Human Security (Bjorn, 2000, p. 11). وهما المفهومين الأساسيين اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية، وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

إذا يمكن القول أن النظرية النقدية الاجتماعية تعتبر أن الفرد هو الموضوع الأساسي للأمن، وبالتالي فالدولة ما هي إلا أداة لتحقيق أمن الفرد "الأمن الإنساني"، فالعمل على حماية الإنسان والمجموعات البشرية هو الهدف النهائي، وبذلك تحولت الدولة إلى وسيلة لصيانة و تحقيق أمن الأفراد (Charles Philippe, 2002, p. 114).

فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال من: الأمن لماذا؟ إلى الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟، و تعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية، فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة. وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة- الأمة تجاوزها الزمن بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرر و انعتاق البشر.

#### ب. مدرسة كوبنهاغن و التأسيس للقطاعات الأمنية:

يمكن القول انه من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية

المتخصصة تعريف باري بوزان Barry Buzan بأنه: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية". وفي سعيهما للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى. أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية الأخرى التي تدور حول شروط الوجود (Buzan, 1991, p. 18). وهذا التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي الفرنسي داريو باتيستيليا Dario Battistella، تبسيط لمعنى تعريف أرنولد ولفرز (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين (Battistella, 2003, p. 432). كما تنطلق نظرة مدرسة كوينهاجن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى Effort وأن الفاعلين Actors ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض و التسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" Securitisation وهو مسار تركز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء".

لقد شكل باري بوزان همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات الأمنية النقدية، حيث تبنى في تحليله لمفهوم الأمن ثلاث مستويات على طريقة كينيث والتز، الأفراد والدول والنظام الدولي، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي مرتبطان بأمن الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، لكنها ليست الفاعل الوحيد في تفسير التصرفات الأمنية (بن عنتر، ص. 24).

يرى ويفر بأن الأمن الاجتماعي معرض للتهديد أكثر من أمن الدولة بفعل مجموعة الظواهر العولمية، لا سيما منها الانصهار القيمي والتمازج الثقافي، الأمن الاجتماعي حسب ويفر ينزع لتحقيق البقاء الهوياتي، أي التمايز بين "هم" و"نحن"، فهو مفهوم نظري متكامل ومتماسك، لخصه ويفر في شقين؛ فالشق الأول قومي يتعلق بسيادة وبقاء النظام، والشق الثاني يتعلق بالهوية وبقاء المجتمع (أزروال، 2016، ص. 196).

### ثانياً، معضلة فيروس كورونا: السياق العام

في عالم اليوم، يمكن توسيع نطاق الأمن البشري العالمي ليشمل ليس الأمن السياسي والعسكري التقليدي فحسب، بل يشمل أيضاً الأمن الشخصي والمجتمعي والاقتصادي والبيئي والغذائي والصحي. لا يمكن للحكومات أن تشعر بالأمان من خلال الاستمرار المستمر في بناء ترساناتها العسكرية فقط، ولكن من خلال ردع القوى العسكرية الأخرى من مهاجمة الدولة وهذا يتطلب الاستثمار في مجالات أخرى أيضاً. في عالم اليوم المعولم والمتربط، يكاد يكون من المستحيل على أي دولة أن تعزل نفسها عن بقية العالم من خلال بناء جدران مادية (Muhittin Ataman, 11/04/2020). ستظل جميع الدول متأثرة بالتطورات الحاصلة في أجزاء أخرى من العالم، على سبيل المثال، يتأثر العالم كله بفشل الدولة والحروب الأهلية في الشرق الأوسط، كما أن موجات اللاجئين المختلفة غيرت إلى حد كبير وسيلة السياسة عبر البلدان الأوروبية، دون أن ننسى كيف أدى تدفق اللاجئين الجدد إلى زيادة القومية وكراهية الأجانب .

يمكن القول إن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) منذ اكتشافه في ووهان، الصين في ديسمبر 2019، يشكل أكبر تهديد للأمن البشري منذ ظهور جائحة إنفلونزا 1918 أو ما عرف بالإنفلونزا الأسبانية، أي حوالي قبل قرن من الآن (Giorgio Shani, 11/04/2020). لقد أجبر البشرية على إعادة التفكير بشكل أساسي في الطريقة التي نعيش بها، وكيفية ارتباطنا بالآخرين، دفع كذلك إلى التساؤل حول ما معنى أن تكون إنساناً. بالنسبة للفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين، أدى الفيروس إلى محو "إخواننا من البشرية"، أين أصبح يُنظر إلى البشر على أنهم حاملون محتملون للفيروس، أو بصورة أخرى "عدو غير مرئي يمكن أن يحتضنه أي إنسان آخر" أو كيف أصبح العدو ليس في مكان ما في الخارج، إنه في داخلنا، و هنا تشكل إنسانيتنا المشتركة بشكل جوهري تهديداً أمنياً.

في حقيقة الأمر، لم يكن أحد يتوقع سرعة انتشار الفيروس بهذه الطريقة المخيفة التي أجبرت العالم على العزلة لأول مرة في تاريخ البشرية، فرغم بشاعة الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تجبر العالم والإنسانية على فرض قيود على حركة السفر والتنقل في داخل الدول وبين الدول وبعضها، وهذا ما يؤكد صعوبة التحدي الجديد الذي يمثله بالنسبة للأمن الإنساني والنظام الدولي ككل في العقد الثالث من الألفية الثالثة.

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس).

رغم الإجراءات الاحترازية التي تطبقها معظم دول العالم، يواصل فيروس كورونا المستجد انتشاره وحصد الأرواح، مع أكثر من مليوني مصاب ونحو 146 ألف وفاة حتى 17 أبريل 2020. وتعد الولايات المتحدة التي سجلت أول وفاة نهاية فيفري الدولة الأكثر تضرراً جراء الوباء سواء من حيث عدد الوفيات أو الإصابات، ووصلت الحصيلة فيها إلى 31590 وفاة من أصل 648788 إصابة، فيما أعلنت شفاء 53489 على الأقل. والدول الأكثر تضرراً بعد الولايات المتحدة هي إيطاليا مع 22170 وفاة من أصل 168941 إصابة، ثم إسبانيا مع 19130 وفاة من أصل 182816 إصابة، وفرنسا مع 17920 وفاة من أصل 165027 إصابة، والمملكة المتحدة مع 13729 وفاة من أصل 103093 إصابة. (skynews, 17/0/2020)



شكل رقم 01: يبين وضعية انتشار فيروس كورونا عبر العالم



المصدر: COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU), 17/04/2020, <https://bit.ly/2KdWqzV>

تأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانتشار الفيروس، مع بروز إيران كبؤرة عالمية أولية لتفشي فيروس كورونا المستجد. ومع استمرار تفشي الجائحة في أرجاء المنطقة، أخذت الحكومات خطوات متزايدة الحدة للسيطرة على تقدمها، بما في ذلك حظر التجمعات العامة وفرض حظر التجول ومنع الرحلات الجوية وتطبيق إجراءات مراقبة.

### ثالثاً، تحديات الأمن الإنساني في ظل انتشار الفيروس

إن المحافظة على صحة الإنسان في كافة أرجاء العالم يمثل أحد الرهانات العالمية في شقها المرتبط بالسلامة والوقاية من جميع الأمراض التي تصيب الإنسان، باعتبار أن تحقيق الأمن الصحي شرط أساسي لتوفير الأمن الإنساني. إلا أن التاريخ المعاصر الذي يتميز بتزايد وتيرة العولمة، أفرز لنا في شقه الصحي تضاعف الأمراض على الصعيد العالمي بالشكل الذي يصعب عملية التحكم والتنبؤ بظهور فيروسات وميكروبات بشتى أنواعها، حيث تشير الأبحاث إلى أن ما بين سنة 2000 و2020 تم الإعلان عن انتشار ما يقارب من 10 أوبئة والمتمثلة في انفلونزا الطيور، انفلونزا الخنازير، الكوليرا، أيبولا، زيكا، الحمى الصفراء، الطاعون، ساراس، ميرس وأخيراً كورونا كوفيد-19،

هذا الفيروس أدى إلى الكشف عن هشاشة الأمن الصحي العالمي من خلال تزايد خطورة انتشاره التي امتدت إلى كل القارات وأغلب البلدان.

إن الفيروس الذي اجتاح أجزاء من الصين، والذي انتشر إلى كوريا الجنوبية واليابان وإيران والعالم، خلف سلسلة من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في أعقابه. حيث ومنذ ظهوره في ووهان، سمح بالكشف عن الأعمال الداخلية الهشة لنظام اقتصادي متكامل بشكل غير عادي يتطلب استخراج المواد الخام من كل مكان من العالم، وشحنها للمعالجة و التصنيع أينما تكون العمالة أرخص، أو التكنولوجيا الأكثر تقدماً، ثم يتم تسليمها إلى موقع آخر حيث يوجد طلب في السوق. إن الإجراءات الصارمة التي تم اتخاذها لوقف العدوى في ووهان، الصين، و بعدها في دايجو، كوريا الجنوبية، ضربت بقوة مركزين صناعيين رئيسيين مرتبطين بالاقتصاد العالمي من خلال دوائر متداخلة من سلاسل التوريد.

كما أدى الهلع الناتج عن انتشار الفيروس في شرق آسيا إلى انخفاض كارثي في الإنتاج، وفي الاستهلاك، حيث تم إغلاق المصانع بسبب نقص المكونات. وكذلك بقي المستهلكون في المنزل و تجنبوا الخروج إلى الأماكن العامة بسبب خوف منطقي في الغالب من العدوى. و من المثير للاهتمام أن تأثير هذا الانخفاض في التصنيع على البيئة كان واضحاً، وهذا الانخفاض في الاستهلاك كان إيجابياً للغاية. حيث تم تسجيل انخفاض الانبعاثات في جميع أنحاء الصين وعادت الزرقة للسماء بسبب انخفاض الإنتاج و توقف حركة الطائرات. (Emanuel Pastreich, 16/04/20). ولكن للأسف، يفترض النظام الاقتصادي بأكمله الذي يدعم هذه السلاسل اللوجيستية كمبدأ لا جدال فيه أن الاستهلاك والنمو ضروريان، وأن خفض استهلاك الموارد يضر الطبقة العمالية، بدلاً من أن يساعدها.

في أحدث دراسة حول قدرات الأمن الصحي و الصادرة في 18 مارس 2020 تحت عنوان " قدرات الأمن الصحي في سياق تفشي COVID-19 تحليل

بيانات التقرير السنوي للوائح الصحية الدولية من 182 دولة"، نجد أنه من بين 182 دولة، 52 دولة (28٪) لديها قدرات منع انتشار الفيروس عند المستويات 1 أو 2، و 60 دولة (33٪) لديها قدرات استجابة عند المستويات 1 أو 2. من جهة أخرى هناك 81 دولة (45٪) لديها قدرات منع و 78 دولة (43٪) لديها استجابة القدرات عند المستويين 4 أو 5، مما يشير إلى أن هذه البلدان كانت جاهزة للعمليات. وسجلت 138 دولة (76٪) درجات أعلى في مؤشر الاكتشاف منها في المؤشرات الأخرى. أما 44 دولة (24٪) لم يكن لديها وظيفة تمكين فعالة لمخاطر الصحة العامة والأحداث، بما في ذلك تفشي الأمراض المعدية (Nirmal Kandel, 2020, p.1047).

من جهة أخرى، تشير الدراسة إلى أن هناك 07 دول [4٪] لديها قدرة فعالة على اكتشاف مخاطر الصحة العامة في المستوى 1 و 37 دولة [20٪] في المستوى 2. كما أن هناك 102 دولة (56٪) لديها قدرات وظيفية تمكينية من المستوى 4 أو المستوى 5. و سجلت الدراسة وجود 32 دولة (18٪) لديها استعداد منخفض حوالي دولتان 02 [1٪] في المستوى 1 و 30 دولة [17٪] في المستوى 2. (Nirmal Kandel, p.1048).

لقد أدى ارتفاع أعداد المصابين في الصين كبؤرة للوباء في البداية وبعدها في إيطاليا و إسبانيا و فرنسا، دون أن ننسى إيران أيضا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، إلى وصول الأنظمة الصحية في تلك الدول على حافة الانهيار، خاصة مع زيارة الحالات من جهة و ارتفاع عدد الوفيات من جهة أخرى. في الولايات المتحدة، البلد الأكثر تسجيلا للوفيات، بلغت الحصيلة 31590 حالة وفاة تليها إيطاليا مع 22170 حالة، ثم إسبانيا مع 19130 وفاة، ثم فرنسا مع 17920 حالة وبريطانيا سجلت هي الأخرى حوالي 13920 وفاة، و هي أرقام تظل مرتفعة جدا (Dw, 18/04/2020).

### رابعاً، الصحة في مقابل الأسلحة؟ ما هي الأولويات الجديدة؟

تحيلنا الأزمة الحالية التي تمر بها الإنسانية إلى تسجيل العديد من الملاحظات الهامة، لعل أبرزها تراجع أهمية القوة العسكرية أمام انتشار الفيروس، فحتى أكبر الدول من ناحية التسليح و القوى العسكرية لم تستطع مجابهة تبعات الفيروس، و أبانت عن ضعف كبير دفعت تكاليفه بشكل باهض، خاصة و أن المؤشرات المتوفرة حالياً تشير إلى أن تبعات الأزمة سوف تستمر على فترة طويلة جداً حتى بعد زوالها. و الملاحظة الثانية هي إدراك الدول لأهمية القطاعات الصحية و أهمية الاستثمار في البنى التحتية، وهو ما يعني أننا أمام تحول في الأولويات و ضرورة ملحة لإعادة النظر في مسألة الأمن الإنساني.

تشير التقديرات إلى أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1822 مليار دولار في عام 2018 ، وهو ما يمثل 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو 239 دولاراً للفرد. نما إجمالي الإنفاق للسنة الثانية على التوالي وتجاوز 1.8 تريليون دولار للمرة الأولى ؛ كانت أعلى بنسبة 2.6 % مما كانت عليه في عام 2017 وأعلى بنسبة 5.4 % عما كانت عليه في عام 2009 . لقد تأثر النمو في إجمالي الإنفاق في عام 2018 إلى حد كبير بأنماط الإنفاق في الأمريكتين وآسيا وأوقيانوسيا، ولا سيما بالزيادات الكبيرة في الإنفاق العسكري من الولايات المتحدة والصين. في أوروبا، أين نما الإنفاق بنسبة 1.4 %، وانخفض الإنفاق العسكري في القارة الإفريقية بنسبة 8.4 % للسنة الرابعة على التوالي (Nan Tian, 2019). أما أكبر خمسة منفقين في 2019 كانت الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية والهند وفرنسا، والتي شكلت مجتمعة 60 % من الإنفاق العسكري العالمي.

أما في الجانب الآخر، قطاع الصحة، يشير تقرير مؤشر الرعاية الصحية نومبيو لعام 2019 لحوالي 82 بلداً، إلى تصدر تايوان لائحة أفضل الدول من

ناحية الرعاية الصحية، أين حصدت أفضل علامات (86.69)، أما بقية الدول التي جاءت ضمن العشر الأوائل بعد تايوان، فهي كوريا الجنوبية واليابان والنمسا والدانمارك وتايلاند تليها إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وأستراليا. (Numbeo , 16/04/2020).

بلغ الإنفاق العالمي على الصحة حوالي 7.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2017، أو حوالي 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 1080 دولاراً للفرد صعوداً من 7.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، كما يستمر قطاع الصحة في التوسع بشكل أسرع من الاقتصاد، حيث و بين عامي 2000 و 2017، نما الإنفاق الصحي العالمي بالقيمة الحقيقية بنسبة 3.9٪ سنوياً بينما نما الاقتصاد 3.0٪ سنوياً.

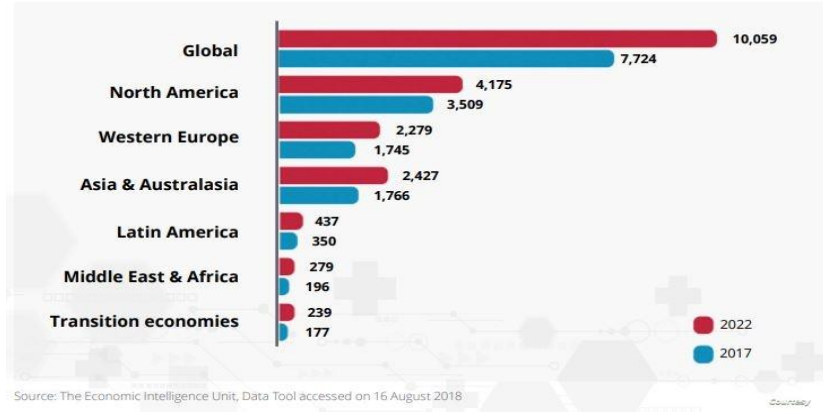
كما يشير تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية تحت عنوان " الإنفاق العالمي على الصحة: عالم في مرحلة انتقالية " في سنة 2019، أن الإنفاق الصحي ارتفع بنسبة 6.3٪ سنوياً بين عامي 2000 و 2017 بينما ارتفع الاقتصاد بنسبة 5.9٪ سنوياً، كما ارتفع الإنفاق على الصحة في البلدان منخفضة الدخل بنسبة 7.8٪ سنوياً، علماً أن متوسط الإنفاق الصحي فيها بلغ 41 دولاراً أمريكياً للفرد في عام 2017 مقارنة مع 2937 دولاراً أمريكياً في البلدان ذات الدخل المرتفع - فرق يزيد عن 70 مرة، في حقيقة الأمر يحتاج هذا الرقم لوقفه تأمل (WHO, 2019, pp.11-12).

كما يشير نفس التقرير إلى أن معظم البلدان سريعة النمو شرعت في التحول إلى التمويل الصحي، وزادت من حجمها في محاولة الرفع من نصيب الفرد من الإنفاق العام المحلي، كنسبة من الإنفاق العام وكحصة من إجمالي الإنفاق على الصحة، ولكن الأرقام تشير إلى أنه و في 17 من هذه البلدان، انخفض الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق الصحي الحالي، حتى مع نمو الاقتصاد، من الواضح أن إعطاء الأولوية للصحة -أو لا- هو خيار سياسي.

كل هذا يسير وفق توقعات بارتفاع نسب الإنفاق الحكومي على الصحة مستقبلا، في هذا الصدد تتوقع شركة ديلويت للاستشارات أن يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية إلى 10 تريليونات دولار في عام 2022، وبما سيشكل أكثر من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. التقرير الذي جاء تحت عنوان "أفاق الرعاية الصحية 2019"، أشار إلى أن نسبة النمو المتوقعة سنويا في تكاليف الرعاية تبلغ 5.7 % خلال الأعوام 2018 -2022، وهي تمثل نحو ضعف نسبة النمو خلال السنوات 2012 -2017 إذ كانت 2.9%. (Stephanie Allen, 2020, p.07)

الشكل رقم 02: يبين حجم الإنفاق العالمي على الصحة و توقعاته سنة 2022

Figure 3: Health care spending (USD billion), and CAGR 2017 - 2022



المصدر:

Stephanie Allen , 2020 global health care : outlook Laying a foundation for the future, Deloitte Global Health Care sector, 2020, p.11.

من خلال الأرقام أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية، أولا، كل من قطاع الصحة و التسليح في المجال العسكري يشكلان الخطوط الأولى للمواجهة مع العدو أيا كانت طبيعته، تماثلي في صورة التهديد العسكري المباشر، أو في صور التهديد الصحي مثلما يعيشه العالم اليوم. و ثانيا، أن حجم الإنفاق العالمي على الجانبين متباين بصورة كبيرة جدا، نحن هنا نتحدث عن

إنفاق يتجاوز 1822 مليار دولار كإنفاق عالمي على التسليح، مقابل 200 مليار دولار على الصحة. و ثالثا، وهو الأهم، هناك فرق شاسع في الإنفاق على الصحة بين الدول المنخفضة الدخل، و التي لا يتعدى نصيب الفرد منها 41 دولار و بين المرتفعة الدخل و التي يصل نصيب الفرد فيها إلى 2937 دولار !! .

### خامسا، الدول الأكثر تضررا والأمن الإنساني: أين الخلل؟

إلى غاية 20 أبريل 2020، تتواجد أربعة دول على سلم الترتيب في عدد الإصابات بفيروس كورونا و كذا عدد الوفيات، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بـ 776513 إصابة و 41313 حالة وفاة، وهو رقم لم تسجله حتى الصين مركز الوباء (Coronavirus resource center, 20/04/20). تشير التقديرات أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من 3 تريليون دولار على الرعاية الصحية في عام 2017، وبحلول عام 2020، من المرجح أن تتفق الولايات المتحدة ما يقرب من 4 تريليون دولار سنوياً (Clearvuehealth, 18/04/20).

كيف يمكن تفسير الأعداد المهولة من الإصابات على الرغم من ارتفاع قيمة الإنفاق على قطاع الصحة؟ ، في حقيقة الأمر يجب فهم طبيعة النظام الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تمت خصخصة الشركات في القطاع الصحي، حيث تتكفل الشركات بذلك بدافع المنفعة المادية، فمثلا عدة شركات تتصرف في شؤون العقاقير، وعدة شركات في تصنيع الكمامات، وأجهزة التنفس، وغيرها، حيث تقوم هذه الشركات في إنتاج هذه البضائع بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أرباح مادية عالية، فتحاول الشركات تقليل عدد المصانع للتصنيع، وتقليل عدد الموظفين في هذه المصانع لتقلل من التكلفة اللازمة للإنتاج، مع وجود أرباح مضاعفة لتحقيق ربح مادي عالي جدا، فما أن حصل الوباء، وزادت أعداد المصابين، وإذا بأزمة عالمية بسبب عدم قدرة الشركات على مواكبة هذه الحالات لتغطية الاحتياج، فعدم توفر الكمامات سواء للمواطنين أو داخل المستشفيات مما زادت أعداد الإصابات والوفيات.

في مقال كتبه روبرت ريش في مجلة الغارديان تحت عنوان "أمريكا ليس لديها نظام صحي عام حقيقي - فيروس كورونا لديه مسار واضح" أنه في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من نظام الصحة العامة، لدينا نظام خاص للريح للأفراد المحظوظين ونظام تأمين اجتماعي متهاك للأشخاص المحظوظين بما يكفي للحصول على وظيفة بدوام كامل. في أفضل الأحوال، يستجيب كلا النظامين لاحتياجات الأفراد بدلاً من احتياجات الجمهور ككل، في أمريكا، تعني كلمة "عام" - كما في الصحة العامة أو التعليم العام أو الرفاهية العامة - إجمالي الاحتياجات الفردية، وليس الصالح العام وهو ما وجب التدقيق فيه (Robert Reich, 20/04/2020). دون أن ننسى أن معظم الأمريكيين العاطلين عن العمل غير مؤهلين للحصول على تأمين ضد البطالة لأنهم لم يعملوا لفترة كافية في وظيفة ثابتة وفي الوقت نفسه، أكثر من 30 مليون أمريكي ليس لديهم تأمين صحي.

و الأمر لا يختلف كثيرا في كل من إسبانيا التي أحصت إلى غاية 20 أفريل 2020 إصابة 200210 و وفاة 20852 حالة وفاة، أما إيطاليا فأحصت هي الأخرى 181228 إصابة مؤكدة و حوالي 24114 حالة وفاة، فيما قفزت الأرقام في فرنسا إلى حدود 154098 إصابة و و وفاة أكثر من 20292.

وأمام هذه الأرقام المرتفعة، في إيطاليا تمت التضحية بكبار السن مقابل إنقاذ الأصغر على الرغم من أن المنظومة الصحية في البلاد تعتبر واحدة من أفضل المنظومات عالميا، إلا أن التزايد المريع لأعداد المصابين بالوباء جعل الأطباء والبنية الطبية عاجزة عن استيعاب المرضى. وحتى في مستشفيات إسبانيا، لا يختلف المشهد المرضى في أروقة المستشفيات، عدد قليل من الأجهزة الخاصة بالتنفس، وكادر طبي يصارع الوقت لإنقاذ المصابين، بينما عداد الإصابات يكاد لا يتوقف على مدار الساعة.

في إسبانيا و التي لم يمنع احتلال نظامها الصحي للمرتبة الثالثة علميا من تسجيل معدلات مرتفعة في الإصابة، وهو الأمر الذي دفعها إلى إعلان حالة



الطوارئ حيث لا يُسمح للسكان بمغادرة منازلهم، باستثناء العمل (إذا كان العمل عن بعد غير ممكن)، أو التسوق لشراء الطعام أو شراء الأدوية، ويواجه المخالفون عقوبات تتراوح بين غرامة قدرها 100 يورو وسنة واحدة في السجن. كل هذا خلق ضغطاً رهيباً على نظام الرعاية الصحية الإسباني لمواجهة الانفجار في عدد الحالات، تم دمج الآلاف من طلاب الطب والأطباء المتخصصين أو المرضات الخريجين الذين لم يحصلوا على مكان في نظام الصحة العامة، ويجري التخطيط لاستدعاء أكثر من 14 ألف طبيب وممرض متقاعد، كما أن هناك أكثر من 30 ألف مهني متاحين وتم دمجهم تدريجياً (La Vanguardia, 21/04/2020). هذا دون إغفال وجود فشل لوجستيكي في بعض المستشفيات، وهو ما دفع اتحاد النقابات الطبية إلى التقدم بشكوى ضد وزارة الصحة الإسبانية بسبب الإهمال أمام غرفة التقاضي الإدارية للمحكمة العليا. (Soledad Valle, 21/04/2020).

### سادساً، أي دور للدولة في حماية الأمن الإنساني؟

في ظل الوضعية الحالية التي تمر بها الدول في العالم خاصة مع تزايد إصابات فيروس كورونا، ووجود دراسات تشير إلى أن تداعيات هذه الأزمة سوف تستمر لفترة طويلة جداً، يحق لنا التساؤل عن دور الدولة في حماية الأمن الإنساني، خاصة مع وجود الكثير من المؤشرات التي توحى بوجود تحول كبير في دورها ووظائفها.

إسبانيا مثلاً، قامت بوضع جميع المستشفيات الخاصة تحت سيطرة الحكومة إلى أجل غير مسمى، كما قامت بتأميم جميع المستشفيات الخاصة ومقدمي الرعاية الصحية (Adam Payne, 16/03/2020). لقد شهد نظام الرعاية الصحية الإسباني عدة موجات من الخصخصة منذ منتصف الثمانينيات، أين تم إدخال سلسلة من القوانين والسياسات التي تروج للشراكات بين القطاعين العام والخاص و "الإدارة العامة الجديدة" لنظام الصحة العامة في التسعينات (Baba Aye, 25/04/2020). لقد كان هذا جزءاً من

توسع النيوليبرالية العالمية التي تم من خلالها الاهتمام بزيادة الأرباح التجارية على حساب المصالح الإنسانية و على رأسها الصحة..

في المملكة البريطانية الأمر لا يختلف كثيرا، حيث دفع ارتفاع عدد حالات الإصابة إلى مطالبة النقابات البريطانية الحكومة بتوفير 8000 سرير في ما لا يقل عن 570 مستشفى خاصاً في البلاد، و هنا تشير بعض التقارير أن العديد من الأسرة كانت "ترقد خاوية تنتظر أن يصاب الأغنياء بالمرض، بينما يُترك الناس يموتون في المستشفيات بسبب الحاجة إلى سرير". و هذا دفع الحكومة إلى استئجار هذه الأسرة بتكلفة 2.4 مليون جنيه استرليني في اليوم الواحد (أي 300 جنيه استرليني لكل سرير في اليوم) (Baba Aye, 25/04/2020)

ورغم أنّ دولاً مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، قد أعلنت عن حزم تحفيز مالية ضخمة تتضمن دعماً للشركات المتعثرة عبر قروض ميسرة، إلا أنّ خيار التأميم مازال مطروحاً نظراً لحجم الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها الشركات بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا. وهو الأمر نفسه مطروح لعدة شركات خاصة بالنقل العام، على غرار شركة بوينغ في الولايات المتحدة الأمريكية، و في إيطاليا، أعلنت الحكومة من جانبها أنها مستعدة لتأميم شركة الخطوط الجوية "الإيطالية" (العربي الجديد، 2020/04/25).

كل هذا و غيره، هناك العديد من الأمثلة التي تشير إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة و تراجع مكانة القاطع الخاص، ربما هذا يحيلنا في بعض الجوانب إلى ما سبق و أن ورد في فكر كارل ماركس من تحول الدول من الرأسمالية إلى الاشتراكية كلما زاد تقدم الدول، و الأكيد أن لكل تقدم تحرر البشرية ثمن يجب دفعه.

**الخاتمة:**

يطرح موضوع الأوبئة عدة تحديات على صعيد الأمن الإنساني بشكل كبير جدا، حيث يؤكد التاريخ بأن الجوائح لطالما أدت إلى تغييرات جذرية في المجتمعات وعلى كل المستويات. فالطاعون الذي يعتقد أنه قضى على ثلث سكان أوروبا، أدى إلى تطوير قطاع الزراعة ودفع نحو دور أكبر للمرأة بسبب تراجع اليد العاملة المتوفرة، كما أدى إلى استعمال أوسع للفحم الحجري كمصدر للطاقة، ما مهد لاحقا لقيام الثورة الصناعية.

من جهة أخرى، تطرح معضلة فيروس كورونا الحالية تحديات كثيرة، فالتحدي الأول الذي ستواجهه الحكومات في برامجها السياسية المقبلة هو كيفية تجنب تكرار ما حصل، و الأكيد أن هذا الموضوع سيتصدر كثيرا من الحملات الانتخابية في المرحلة المقبلة. وعلى الأحزاب المتنافسة والحكومات الإجابة على هذا السؤال الذي سيطرحة الناخب في الديمقراطيات الغربية على الأقل وسيفرض نفسه على كل نظام سياسي في العالم.

كما أن أكبر مشكلة في الفيروس الحالي ليست العدد المتزايد للحالات المؤكدة أو عدم وجود لقاح أو علاج، بل في أن استمراره في التحور يمكن أن يؤدي الناس حتى بعد الشفاء التام، و هو ما يجعلنا في الوقت نفسه، نعلم أن العالم بحاجة إلى الاستعداد لمواجهة الأوبئة في المستقبل، وبعبارة أخرى، سيكون للأزمة الحالية تداعيات طويلة الأمد.

و الأكيد أن مثل هذه الخبرات و التجارب التي تمر بها البشرية سوف تظل عالقة في الضمير الجمعي للمجتمعات ومكثوفاً أساسياً لتاريخه، مثلما ترسخ وباء الطاعون، أو "الموت الأسود" في التاريخ الأوروبي. فالأوبئة مثلها مثل خبرة الحروب بالنسبة للمجتمعات، حيث تشهد تغييرات جذرية في نمط حياتها اليومية، وتتبدل ملامح الحياة، وتنتهي التجربة بخلق معانٍ وقيم وأفكار وأنماط مختلفة للحياة الإنسانية.

## قائمة المراجع:

بن عنتر، عبد النور، (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع.

Battistella, Dario, (2003). Théorie des relations internationales, Paris : Presses de Sciences Politique.

David, Charles Philippe et Roches, Jean jaques, (2002). théorie de la sécurité ; définitions, approches et concepts de la sécurité internationales, Paris :édition Montchrestien.

Vieau, Helen, (2000). la reconceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montrial : centre d'étude des sciences politiques et étrangers de sécurité.

Buzan, Barry, (1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2<sup>nd</sup> ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers.

أزروال، يوسف. (2016) الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجزور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر). الحوار الثقافي. العدد 02، ص ص.195-204.

عبد الجبار، أحمد. و عواد، منى جلال. (2013) الديمقراطية و الأمن الإنساني. مجلة العلوم السياسية. العدد 46، 20 صفحة.

Allen, Stephanie, 2020 global health care : outlook Laying a foundation for the future, Deloitte Global Health Care sector.

Moller , Bjorn, (2000). «The Concept of Security: the pros and cons of expansion and contraction», Paper for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland.

World Health Organization, World Health Organization 2019 Global Spending on Health: A World in Transition .

زقاغ، عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، <https://bit.ly/2yZI83m>، 2020/04/20.

سكاي نيوز عربية، وباء كورونا.. آخر المستجدات وأحدث الأخبار حول العالم، <https://bit.ly/3bobSFK>، 2020/04/23.

العربي الجديد، أبرزها "بوينغ" و"أليطاليا"... دول كبرى تتجه لتأمين شركات عالمية لمواجهة الخسائر، <https://bit.ly/2S4SPbE>، 2020/04/25.

قناة DW، كورونا: حصيلة وفيات ثقيلة عالميا وتزايد حالات الإصابة بإيطاليا، <https://bit.ly/3akAnC0>، 2020/04/22.

Aye Baba , Spain nationalises all private hospitals, UK rents hospital beds, public service international, <https://bit.ly/3eUk3Ma>, 15/04/2020.

Clearvuehealth, The Clinical Committee, US Healthcare Spending as of 2019, <https://bit.ly/3cAu6ny>, 22/04/2020.

Johns Hopkins University, Coronavirus resource center, COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU), <https://bit.ly/2ywhr66>, 22/04/2020.

Kandel, Nirmal, Health security capacities in the context of COVID-19 outbreak: an analysis of International Health Regulations annual report data from 182 countries, <https://bit.ly/2Sn2jPI>, 18/03/2020.

La Vanguardia , El Gobierno interviene la sanidad privada apelando al estado de alarma, <https://bit.ly/3bsInlV>, 26/04/2020.

Numbeo, Health Care Index by Country 2020, <https://bit.ly/3czU8ax>, 19/04/2020.

Pastreich, Emanuel , Human security in an age of coronavirus: Integration, climate change and the need for collaboration, <https://bit.ly/3b1E3Kr>, 15/04/2020.

Payne, Adam, Spain has nationalized all of its private hospitals as the country goes into coronavirus lockdown, business insider, <https://bit.ly/3au30Ni>, 16/03/2020.

Reich, Robert , America has no real public health system – coronavirus has a clear run, <https://bit.ly/34QnAq1>, 20/04/2020.

Tian, Nan, Military expenditure, SIPRI Yearbook 2019, <https://bit.ly/2RPRbe5>, 23/04/2020.

Valle, Soledad, Los médicos reclaman ante el Tribunal Supremo medidas de protección a Sanidad, <https://bit.ly/34VUrtm>, 19/04/2020.